مع مؤيّدي المجاز ومنكريه

للدكتور حميد آدم ثويني

تقديم:

كثيرة هي الكتب التي ذكرت المجاز، وتطرقت الى وجوده أو عدمه في اللغة، ومع اتساع ذلك الموضوع في كتب الأقدمين فانّه يحتاج الى أكثر من دراسة، وخاصة ما تعلق منه بمسألة وجوده بين الرفض، والقبول، وذلك يتسع، ويختلف باختلاف اتجاهات الباحثين القُدامى ومذاهبهم، فضلاً عن اختلافه عند الطوائف الاسلامية. ومع هذا وذاك، سنوجز، ما توصلنا اليه، بعد مراجعة، لما وقع تحت ايدينا من كتب لغوية وبلاغية ابتداءً بكتاب سيبويه (ت١٨١هـ)، وانتهاءً بمعترك الاقران للسيوطي (ت٩١١هـ)، على أنّا نؤكد كون الموضوع جديراً بالبحث واطالة التمعن بمراجعة كتب التفسير، والكتب اللغوية والبلاغية.

المجاز لغة:

اختلف اللغويون في جذر لفظ المجاز، فذهب الخليل (ت١٧٥هـ) وغيره الى أنّهُ أخذَ من (جوزَ) حيث تقول «جُزْتُ الطريقَ جوازاً، ومجازاً، وجُؤوزاً. والمجازُ: المصْدَرُ والموْضع، وهو وسطُ الشيء»[1]، على حين

(١) ينظر العين (تحقيق د. مهدي المخزومي والسامرائي) ٦/ ١٦٤/ جوز والذين ابدوه الزمخشري في أساس البلاغة ط (ورفاند) ١/ ٦٩/ وابن منظور في اللسان ٥/ ٣٢٩/ (جوز).

نجـدُ أنَّ ابن فارس (ت٣٩٥هـ) يذكـر ان (جوز) اصلان: احدهما قطع الشيء، والآخر وسطهُ؛ فأما الوسطُ (فَجَوْز) كل شيءٍ وسطه، ومنه أُخذت الجـوزاء، وسميت بذلـك الاسم لأنّها تعترض وسط السماء، اما الأصل الآخـر فهو «جُزتُ الموضَع، اي سرت فيه واجزته خلفته وقطعته. واجزْتُه نفذته. قال امرؤ القيس:

فلمـا اجـزْنـا ساحَة الحيِّ وانتحىٰ بنا بَطْنُ خبْتٍ ذي قفافٍ عقنقلِ[1]

وأيدَ رأيه الاخير في كتابه الثاني (الصاحبي في فقه اللغة» حيث قال «وأما المجازُ فمأخوذٌ من جاز يجوزُ»[2].

والاختلاف الاشتقاقي امتد ايضاً الى دلالة اللفظ، فعلىٰ حين نرىٰ الحاتمي (ت٣٥٧هـ) يقول إنَّ معناهُ طريق القول ومأخذه جزت مجازاً» كما يقـال «قمت مقـامـاً»[3]، يقـول العلوي (ت٧٤٥هـ) إنَّ المجـاز مَفْعَل، واشتقاقه إما من الجواز الذي هو التعدي في قولهم «جُزْتُ موضعَ كذا» اذا تعديته أو من الجوَاز الذي هو نقيض الوجوب، والامتناع، وهو في التحقيق راجع الى الاول، لأنَّ الذي لا يكون واجباً، ولا ممتنعاً يكون متردداً بين الوجود والعدم»[4].

ونخلص من كل ما ذُكر الى أنَّه مشتركٌ لفظي بين معان ثلاثة: اسم زمـانٍ يدل على وقـوع الحـدث، ولم يقل به أحد[5]، أو مصدر ميمي من

---

(١) معجم مقاييس اللغة ١/ ٤٩٤/ جوز.

(٢) الكتاب المذكور (ط المؤيد) / ص١٦٨.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٥٦.

(٤) الطراز المتضمن لاسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز ١/ ٦٣.

(٥) المجاز واثرهُ في الدرس اللغوي ١٧٥.

الجواز، وهو الانتقال من حالٍ الى غيرها[1]، أو اسم مكان، وهو الذي يجاز فيه، كالمعاج، والمزار، واشباههما[2]. ويبدو أنَّ المعنىٰ الثاني هو ما ذهب اليه اللغويون والبلاغيون في بحثهم للمجاز.

المعنىٰ الاصطلاحي:

إنَّ الاشـارة الى ظاهـرة المجـاز قديمـة عرفهـا العـرب من أقـدم العصور[3]، ولكنْ عندما تناولها الباحثون العرب والمسلمون القُدامىٰ بعد عصـر التـدوين، اختلفـوا في تحـديد وجـود المجـاز، وتحـديد مفهـومه الاصطلاحي، وإنْ اتفقوا في دلالته على الانتقال بالنسبة لمن أيد وجوده منهم؛ فذكر ابن جني (ت٣٩٢هـ) أنّه «ما لم يقرَّ في الاستعمالات على اصل وضعه في اللغة»[4]، كما ذكر عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) بأنّه «كلُّ كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها، لملاحظة بين الثاني والأول»[5]، ورأىٰ السكاكي (ت٦٢٦هـ) «أنّه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينـة مانعـة عن ارادة معنـاهـا في ذلـك النـوع»[6]، وقال عنه ابن الاثير (ت٦٣٧هـ) «مـا أريد به غير المعنىٰ الذي وضع لهُ في أصل اللغة»[7]، وتحدث عنه الزملكاني (ت٦٥١هـ) فأشار الى أنّه «ما استعمل فيما لا يفهم منه عند الاطلاق لعلاقة مع قيام القرينة»[8]، ووضّحه العلوي (ت٧٤٥هـ)

---

(١) اسرار البلاغة ٣٩٨.

(٢) المثل السائر ١/ ١٠٥.

(٣) البحث البلاغي عند العرب/ د. احمد مطلوب/ الموسوعة الصغيرة/ رقم ١١٦ ص١١ وما بعدها.

(٤) الطراز ١/ ٦٧.

(٥) اسرار البلاغة ٣٩٨.

(٦) مفتاح العلوم ٥٨٩.

(٧) المثل السائر (ط عبدالحميد) ١/ ٥٨.

(٨) البرهان الكاشف عن اعجاز القران ٩٩.

بالتعدي والعبور «وانتقال الجسم من حيزٍ الى حيزٍآخر»[1]، وأشار ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) الى كونه «اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أوّلاً بقرينة»[2]، نستنتج من خلال استعراضنا لآراء بعض اللغويين والمفسرين والبلاغيين لـه أنَّ مفهومه غير مستقر المعنىٰ، إلا أنَّ دلالته اللغوية هي المقصودة، فتفسيره الاصطلاحي متسلسل عن اصله اللغوي، وهو العبور والاجتياز والتخطي من مكان الى آخر؛ وذلك يبين أن هناك علاقة صميمية بين الـدلالـة اللغوية والمفهوم الاصطلاحي، فكما أنَّ المرء يجتاز مكانه وينتقل بخطاه من محل الى آخر، فكذلك تنتقل الكلمة وتجتاز موضعها الى موضع آخر، اي تذهب من معنىٰ الى معنىٰ آخر جديد، لكونها استعملت في غير ما وضعت لهُ. أي أنَّ «المجاز تطوير لدلالة اللفظ، وتحميله من المعاني المستحدثة ما لا يستوعبهُ نفس اللفظ في أصل وضعه»[3]. وذلك الأمر قد اقرهُ العلوي عندما قال بعد ردّه على منكري المجاز: «وعلى هذا لا يكـون استعمـالهُ في اللفظ المنتقل عمّا كان عليه في الأصل لا يليق إلا مجازاً»[4]، وبذلك يكوّن هذا المفهوم الاساس المادي المحسوس عند مَنْ جاء بعدهُ من بلاغيين ولغويين حلا لهم اقرار المجاز وتأييده.

المؤيدون للمجاز:

مرَّ بنا أنَّ مصطلح المجاز اختُلف في تحديد معناه. ويبدو أنَّ ذلك الاختلاف قد انتقل الى حقيقة وجوده أو عدمه، فكان لا بُدّ لمن يُريد أنْ يخوض في موضوعه أنْ يتجشّم معاني الصعوبة والتعقيد في تجسيد أفكار

---

(١) الطراز ١/ ٦٨.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة ٢٧٩.

(٣) الصورة الفنيّة في المثل القرآني ١٥٠.

(٤) الطراز / ١/ ٦٩.

المؤيدين أو المعـارضين له، إذ عليه أن يحلل الافكار التي طرقها علماء اللغة والبلاغة، فضلاً عن المفسرين للقرآن، وعلماء المذاهب والطوائف، وذلك يحتاج الى طول تأمل، والى متسعٍ من الوقت، لذلك حددنا احكامنا على المشهورين ممن بَحَث في ذلك الموضوع الثر، فبدأ الحديث بمن لمحَ للمجاز عل أنّه أيّدهُ، ثم خلص الى ظهور التأييد واضحاً عندما استقر المصطلح المجازي، وبدت دلالته مقيدة لمصطلحه. أما المحدثون فلم نتطرق الى ما ذكروه، لأنَّهم لم يكونوا إلا مكررين لما أقرّهُ علماؤنا العرب والمسلمون القدامى، لكون المصطلح استقر على أيديهم، ولا نجد من حاجةٍ الى ذكرهم[1]، فنبدأ اذن بـ:

سيبويه (ت١٨١هـ):

اشار سيبويه الى المجاز في باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنىٰ حيث قال: «لاتساعهم في الكلام وللايجاز والاختصار. فمن ذلك أنْ تقول على قولِ السائل: كَمْ صِيد عليه؟ وكم غيرُ ظرْفٍ لما ذكرت لك في الاتساع والايجاز، فتقول صِيدُ عليه يومان، وإنّما المعنىٰ صيدَ علَيه الوحشُ في يومين، ولكنه اتسع واحدة ولذلك وضَع السائلُ كَمْ غير ظرفٍ»[2] ومثله في الاتساع قولهُ عزَّ وجلّ: «ومَثَلُ الَّذينَ كفروا كمثل الذي يَنْعِقُ بما لا يَسْمَعُ إلَّا دُعاءً ونداءً»[3] فلم يشبِّهوا بما يَنْعِقُ وإنما شُبِّهوا بالمنعوق به، وإنما المعنىٰ مثلكُم ومثل الذين كفروا كمثل الناعِق والمنعوق به الذي لا يسمَع، ولكنّه جاء على سعة الكلام، والايجاز لعلم المخاطب بالمعنىٰ»[4]،

---

(١) ينظر مثلاً الصورة الفنية في المثل القرآني ص١٥٠ وما بعدها.

(٢) الكتاب لسيبويه ١/ ١٠٨.

(٣) سورة البقرة آية ١٧١.

(٤) الكتاب ١/ ١٠٨-١٠٩.

نخلص من قوليه أنّه لم يقف على المعنىٰ الظاهري للنصوص، لأنَّ الامرَ يؤدي به الى اختلال فيما يريد أن يعرضه، وبذلك أوّل الالفاظ والتراكيب بادخالها في المعاني المجازية بقوله ان العرب تعمل ذلك للاتساع والايجاز في كلامها ويبدو أنَّ التفكير في المعنىٰ المجازي للالفاظ لم يقتصر على سيبويه بل قال فيه علماء لغويون آخرون؛ فهذا الفراء (ت٢٠٧هـ) قد تناول المعنىٰ المجازي في كتابه (معاني القرآن)، فذكر في تفسيره قوله تعالىٰ «واشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم»[1] الى أنّ الله سبحانه اراد به حب العجل، ومثله ايضاً عندما قال (ومما تحذفه العرب كثيراً)[2] من ذلك قول الشاعر:

حَسِبْتَ بُغَامَ راحِلَتي عَنَاقاً وما هِيَ، وَيْبَ غَيْرِكَ بالعَناقَ

ومعنىٰ بغام: عناق.

وذلك يبين لنا أنَّ الفراء أو كل امر المعنىٰ الى المجاز، وإنْ لم يصرّح به، ويبدو أنَّ اللفظة استعملت أوّل مرة في البحث البلاغي واللغوي في بداية القرن الثالث الهجري، وإن لم تكن دالة على مفهوم المجاز فعلاً، ولعلَّ ابا عبيدة معمر بن المثنىٰ (ت٢١٠هـ) أول من استخدمها في عنوان لكتابه «مجاز القرآن»، اذ ذكر المؤرخون أنَّ ابراهيم بن اسماعيل الكاتب احد كتاب الفضل بن الربيع، سأل ابا عبيدة عن معنى آيةٍ من القرآن الكريم، فأجاب السؤال، واعتزم أنْ يؤلف كتاباً في المجاز اسماه (بالاسم) الذي ذكرناه[3]، غير «أنّه لم يكن يدل على مفهوم المجاز الذي هو قسيم الحقيقة، وإنما قصد به ما يعبر عن الآية، لتدل على كل ما تجوز فيه، وخرج

---

(١) سورة البقرة آية ٩٣.

(٢) معاني القرآن ١/ ٦٢.

(٣) مجاز القرآن ١/ ١٦ المقدمة: وانظر القصة في ٥/ ١٣٦ من كتاب وفيات الاعيان وص٥٥ من كتاب المجاز في البلاغة العربية.

عن المعنىٰ الاصلي للكلمة»[1].

ومنَ اللغويين الذين اشاروا الى المجاز، وإن لم تكن آراؤهم واضحة فيه، الاصمعي ابـو سعيد عبد الملك بن قريب (ت٢١٦هـ) حيث قال: «فللعرب امثال واشتقاقات وأبنية، وموضعُ كلام يدُلُّ عندهم علىٰ معانيهم وإرادتهم، ولتلك الالفاظ مواضعُ أُخر، ولها حينئذٍ دلالات أخر، فمن لم يعـرفْها جَهِل تأويل الكتاب والسُّنّة، والشاهِد والمثلِ»[2]، ثُمَّ أنّه ذكر في مصدر آخر أن كلام العرب إنما هو مثال شبه الوحي»[3]، نستشف مما ذكرهُ الاصمعي من اقوالٍ أنّه يؤيد المجاز ويذهب اليه على الرغم مما ذكر من كونه قد غضب على ابي عبيدة في تأليفه لكتابه المجاز[4]، وعندما يتقدم بنا الـزمن نجـد الجـاحظ (ت٢٥٥هـ) يتعـرض لمسـألـة المجـاز بشيء من الوضوح، وإنْ كان الأمر عنده، غير جلي في تحديده لدلالة المجاز، وذلك يظهر مما بثّه من اقوالٍ في كتابيه (البيان والتبين) و(الحيوان)، فجاء في احد اقواله وهو يفسر قوله تعالىٰ «وهذا نزلهم يوم الدين»[5]«العذاب لا يكون نزلاً، ولكنْ لما قام العذاب لهم في موضع النعيم سمي باسمه وحُملَ على هذا قول الشاعر:

فقـلت أطـعِـمـني عمـير تمـرا فكـان تمـري كهـرةً وزبـرا

والتمر لا يكون كهرة، ولا زبر ولكنه على ذا»[6]. وقال ابو النجم فيما

---

(١) تطور دراسات المجاز القرآن واثرها في البلاغة العربية ١٤٠.

(٢) الحيوان ١/ ١٥٣-١٥٤.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٥٦.

(٤) مجاز القرآن ١/ ١٧ مقدمة المحقق.

(٥) سورة الواقعة آية ٥٦.

(٦) البيان والتبين ١/ ١٥٣.

هو ابعد، ووصف العير، والعيوراء، وهو الموضع الذي يكون فيه الاعيار بقوله:

وظلَّ يوفي الأكم ابنُ خالها

فهذا مما يدلُ على توسعهم في الكلام، وحمل بعضه على بعض، واشتقاق بعضهُ من بعض»[1].

ثُمَّ جاء في كتابه الحيوان:

ويروى عن النبي ﷺ أنّه قال «نعْمتِ العمّةُ لكم النخلةُ خُلقت من فضلة طينة آدم» وهذا كلام صحيح المعنى لا يُعِيهُ إلا مَنْ لا يعرف مجاز الكلام»[2]، وبمراجعة ما كتب الجاحظ نلاحظ أنّه سجل الكثير من المصطلحات المجازية، كالاستعارة، والتشبيه، والايجاز، والسجع، والتلاؤم. والمجاز عندهُ استعمال اللفظ في غير حقيقته، توسعاً من أهل اللغة[3]، ويبدو أنَّ مسألة التأييد للمجاز والرفض او الانكار كانت واضحةً عندما تقدم الأمر بالتأليف، فنجد ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) يذكر المجاز في كتابه تأويل مشكل القرآن، فيبدأ بكل مَنْ عرفَ المجاز من الناس، ويتطرق الى ذكر اصحاب المذاهب والأديان فيقول: «واما المجاز، فمن جهته غلِط كثير منَ الناس في التأويل، وتشعبت بهم الطرق، واختلفت النحل، فالنصارى تذهب في قولِ المسيح: في الأنجيل، ادعو ابي، واذهب الى ابي، واشباه هذا الى ابوةِ الولادة؛ ولو كانَ المسيح قال هذا في نفسهِ خاصة دون غيرهِ ما جاز لهم أنْ يتأولوه، هذا التأويل في اللهِ، تبارك وتعالى عما يقولون علواً كبيراً مع سعة المجاز»[4]، وهكذا يستمر مع بقية المذاهب،

(١) المصدر السابق ١/ ٢٢٩-٢٣٠.

(٢) الحيوان ١/ ٢١٢.

(٣) ثلاث رسائل في اعجاز القرآن / تعليقات واضافات ص١٤٨.

(٤) تأويل مشكل القرآن / ١٠٣.

وينصرف بعدها الى ما ورد عن العرب حيث يقول «وكانت العربُ تسمي الارض أُمّاً لأنّها مبتدأ الخلق، واليها مرجعهم، ومنها اقواتهم وفيها كفايتهم»[1]، ويؤيد ابن قتيبة المجاز لأنّهُ يَعُدُّ انكارهُ طعْناً في القرآن، ولا يقتصر تأييد وجودهُ عنده في القرآن بل شمِلَ اللغة عموماً فقال: «واما الطاعنون على القرآن بالمجاز، فإنّهم زعموا أنّهُ كَذبٌ لأنَّ الجدار لا يَردُ، والقريةُ لا تسأل، وهذا من اشنع جهالاتهم، وأدلّها على سوء نظرهم، وقلة افهامهم، ولو كان المجاز كذباً، وكلّما ينسبُ الى غير الحيوان باطلاً، كان أكثر كلامنا فاسداً، لأنا نقول نبت البقل، وطالتِ الشجرةَ، واينعتِ الثمرةُ، واقامَ الجبلُ، ورخصَ السعرُ؛ والله تعالىٰ يقول «فإذا عَزَمَ الأَمْرُ»[2]، وإنما يُعزمُ عليه»[3]، وربط ابن قتيبة بين المجاز والاستعارة لأنّهُ رأىٰ أنَّ اكثر المجاز يقعُ فيها[4]، وبذلك بَدتْ لنا أوّل اشارةٍ لمسألة التأييد او الانكار، وبها يكون المفهوم الاصطلاحي قد بدا واضحاً في مدلوله عند ابن قتيبة، بيد أن ذلك الوضوح دخل في الغموض والاتساع مرةً اخرىٰ عندما تطرق الى المجاز عبدالله بن المعتز (ت٢٩٦هـ)، فقرنه باستعارة الكلمة لشيءٍ لم يعرف بها من شيءٍ قد عُرف بها، مثل أمّ الكتاب، ومثل جناح الذل، ومثل قول القائل: «الفكةُ مخُّ العمل، فلو كان قال لُبُّ العمل لم يكن بديعاً»[5]. وهذا هو مفهوم المجاز، بيد أنّ ابن المعتز بدا غير محدد للمفهوم في حد قوله السابق، ولكنّه يُعد من المؤيدين لأنّهُ لم يظهر امتعاضاً فيما عرضهُ، فضلاً عن كونه وسع في مدلول المجاز. ونجد أن بعض العلماء، عندما يشيرون الى المجاز، يعدونه معرفة من المعارف الاسلاميّة، فلا يقولون بالتأييد او

---

(١) تأويل مشكل القرآن ١٠٤.

(٢) سورة محمد آية ٢١.

(٣) تأويل مشكل القرآن ١٣٢.

(٤) المصدر السابق ١٣٣، وينظر قوله قبلها ١٠٩.

(٥) كتاب البديع ٢١.

الرفض، ومن اولئك اسحاق بن ابراهيم بن وهب (ت٣٣٤هـ) الذي يقول: «إنّ ألفاظ العرب أكثر من معانيهم، وليس هذا في لسان غير لسانهم، فهم يعبرون عن المعنىٰ الواحد بعباراتٍ كثيرة، ربما كانت مفردة له، وربما كانت مشتركة بينه وبين غيره، وربما استعملوا بعض ذلك في موضع بعض على التوسع والمجاز»[١]، فهو لم يذكر تأييد او رفض، ولم يعط حتّى مثالاً واحداً، يقاس عليه، ومفهوم المجاز يبقىٰ شيئاً عادياً عند غيره من العلماء المعتدلين فقدذهب القاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني (ت٣٦٦هـ)إلى أنَّ الاستعارة تحل محل انواع المجاز جميعها[٢]، ويقول ابو بشر الآمدي (ت٣٧٠هـ): وإنما تستعير العرب المعنىٰ لما ليس له اذا كان يقاربهُ او يدانيه او يشبهه[٣] نستشف من قوليهما انّهما كانا يؤكدان وجود المجاز في اللغة عامة مع أنّهما لا يخرجانه عن مدلول الاستعارة، ولم يصرحا به في ثنايا كتابيهما. وقد حذا حذوهما ابو الحسن علي بن عيسىٰ الرماني (ت٣٨٦هـ) في قوله «فاللفظ المستعار قد نقل عن اصلٍ الى فرعٍ للبيان»[٤]، ويبدو أنّ مصطلح المجاز ودلالته الواضحة عادتْ للتوكيد مرةً أخرىٰ عندما تصدىٰ لها ابن جني (ت٣٩٢هـ) بالبحث والتعريف فقال: «إنما يقع المجاز ويُعدل اليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهي الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإنْ عُدمت هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة»[٥]، ولم يقتصر الأمرُ عنده في تلك الحدود بل أكّد أنَّ أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة، وذلك في عامة الافعال، نحو قامَ زيدٌ، وقعدَ عمرو وانطلق بشرٌ، وجاءَ الصيف، وانهزم الشتاءُ، ولم يكتف بذلك بل اجتهد مع التعصب للمجاز فقال «واعلم أنَّ

---

(١) البرهان في وجوه البيان ١٤٢.

(٢) الوساطة بين المتنبي وخصومه ٤١.

(٣) الموازنة بين ابي تمام والبحتري ٢١٣.

(٤) ثلاث رسائل في اعجاز القرآن / رسالة النكت٧٩.

(٥) الخصائص ٢/ ٤٤٢.

جميع ما اوردناهُ في سعة المجاز عندهم، واستمراره على ألسنتهم يدفع وقع الحُسن الى حسن القياس على حذف المضاف وإن لم يكن حقيقة»[1]، فهو يرىٰ اذنْ أنَّ القياس حَسَنٌ على المجاز، مع علمه برأي العلماء واختلاف وجهات النظر فيه. ويبدو أنّ تعصبه ذلك جاء مماثلاً لرأي استاذهِ ابي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ومقابلاً لهُ، لأنَّه اورد نصاً لأستاذه قائلاً: «قال لي أبو عليّ، قولنا قامَ زيدٌ بمنزلة قولنا خرجت فاذا الأسدِ تعريفهُ تعريف الجنس، كقولك الأسدُ أشد من الذئب، وانت لا تريد أنّك خرجت وجميع الأُسد التي تناولها الوهم على الباب. . . . وإنّما أردت خرجْتُ فاذا واحد من هذا الجنس بالباب، فوضعت لفظ الجماعة على الواحد مجازاً لما فيه من الاتساع، والتوكيد والتشبيه»[2]، غير أنَّ ذلك التعصب للمجاز كان دالة شك عند المتأخرين فقد ذكر الزّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) نقلاً عن السبكي (ت٧٧١هـ) «وحكىٰ التاج السبكي عن خط الشيخ تقي الدين بن الصلاح أنّ ابا القاسم بن كج حكى عن ابي علي الفارسي انكار المجاز، فقال امام الحرمين في التلخيص والغزالي في المنحول لا يصح عن الاستاذ هذا القول، واما عن الفارسي فإنَّ الامام ابا الفتح بن جني تلميذ الفارسي، وهو اعلم الناس بمذهبه لم يُحكَ عنه ذلك، بَلْ حكي عنه ما يدل على أثباته»[3].

وبدا ابن فارس (ت٣٩٥هـ) عندما نظر في المجاز مُقلداً لمن سبقه من الذين قالوا فيه وقرنوه بالاستعارة، فدلالة الامر توضح أنّه كان راضياً على ما سار عليه اللغويون والبلاغيون الذين حددوه بالاستعارةِ. وذلك واضحٌ في

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٤٤٧ ـ ٤٥١، ومختصر الصواعق المرسلة ٢٨٧.

(٢) الخصائص ٢/ ٤٤٩.

(٣) تاج العروس ١/ ٨ من المقدمة.

قولـه «فهـذا تأويل قولنـا «مجاز» اي أنَّ الكلام الحقيقي يمضي لسنته لا يُعْترض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقُربه. ومنه قول الشاعر:

ألـم ترَ أنّ الله اعـطاكَ سورةً ترى كُلَّ مُلك دونـهـا يتـذبـذبُ
بأنَّـك شمسٌ والـمـلوكُ كواكـبٌ اذا طلعَـتْ لم يبـد مِنْهُـنَّ كوكـبُ

فالمجاز هنا عند ذكر السورة، وإنما هي من البناء[1].

وقد ايد ابو هلال العسكري (ت٣٩٥) وجود المجاز في اللغة بيد أنّه لم يحدده بمصطلح معين، فمرة هو كناية[2]، واخرىٰ هو استعارة[3] فالمجاز عنده غير محدد الدلالة، وايد المجاز مع عدم تحديد الدلالة ايضاً ابو بكر محمـد بن الخـطيب البـاقـلاني (ت٤٠٤هـ)، حيث اعطاه معنىٰ البديع والاستعارة في قوله عن بيت امرىء القيس.

وقـد اغتـدي والـطيرُ في وكنـاتهـا بمنجـردٍ قيد الأوابـدِ هيكـلِ

فقال «قيد الاوابد عندهم من البديع ومن الاستعارة، ويرونه من الالفاظ الشريفة»[4].

وقد اعاد ابن رشيق القيرواني (ت٤٥٦هـ) ما قاله السابقون من الذين أيدوا المجـاز، مع اضـافتـه لبعض الاقـوال التي يمكن بها تحديد تأييده للمجاز، فذكر «ومعنىٰ المجاز طريق القول. . . . كما نقول قُمْتُ مقاماً، وقلت مقالاً، حكى ذلك الحاتمي، ومن كلام عبدالله بن مسلم بن قتيبة؛ لو كان المجاز كذباً لكان أكثر كلامنا باطلاً»[5] ثم أنّ ابن رشيق قد أكد بأنّ

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة ١٦٨.
(٢) كتاب الصناعتين ١/ ٢٦٨.
(٣) المصدر نفسه ١/ ٢٧٦.
(٤) اعجاز القرآن / ١٠٧-١٠٩.
(٥) العمدة ١/ ٢٦٦.

المجاز ابلغ من الحقيقة، واحسن موقعاً في القلوب، والاسماع، وما عدا الحقائق من جميع الالفاظ ثُمَّ لم يكن مُحالاً مَحْضاً فهو مجاز»[1]؛ ومن قوله الذي مرَّ نُدرك أنّه من المتحمسين للمجاز والمؤيّدين له بشدة.

وما أنْ نستمر في تقصي آراء علماء المغرب العربي حتى نجد أنَّ ابن حزم الاندلسي (ت٤٥٦هـ) يرى رأي طائفة من أهل السنّة بكون المجاز يدخل اللغة، وتخلو منه لغة القرآن، إلا في الآيات التي تمَّ نقل ألفاظها عن موضعها اللغوي، وهي التي امرنا الله أن نتعبد بالعمل بمعناها دون الالتزام بألفاظها، فقال ابن حزم «فكل كلمة نقلها تعالى عن موضعها في اللغة الى معنىً آخر، فإن كان تعبدنا بها قولاً وعملاً كالصلاة، والزكاة، والحج، والصيام، والربا وغير ذلك، فليس شيء من هذا مجازاً، بل هي تسمية صحيحة، واسم حقيقي لازم وضعه الله تعالىٰ، وأما ما نقله الله تعالى عن موضوعه في اللغة الى معنى تعبدنا بالعمل به دون أن نسميه بذلك الاسم فهذا المجاز»[2]، كقوله تعالى «واخفض لهما جناح الذل من الرحمة»[3].

ندرك من خلال ما ذكرهُ ابن حزم أنَّ مفهومه للمجاز يرتبط بمفهوم عقائدي ديني لأنّه يُخْضع الألفاظ لظواهرها الدلالية.

وبعد ما مرَّ نرىٰ أنَّ مسألة المجاز ودلالته وتأييده ترجع مرة أخرىٰ الى الاقتران بمناصفة الحقيقة، وذلك يظهر جلياً عند ابن سنان الخفاجي (ت٤٦٦هـ) حيث لم يرفض المجاز ولم يؤيده، كما يتضح من قوله «إنَّ احد الاصول في حسن وضع الالفاظ موضعها حقيقة او مجاز لا ينكرهُ الاستعمال

(١) المصدر نفسه: ١/ ٢٦٦.
(٢) الاحكام في اصول الاحكام ٤/ ٤١٣.
(٣) سورة الاسراء آية ٢٤.

ولا يبعدُ فيه»[1]، فهو لم ينشغل بمسألة التأييد او الرفض بل همهُ مواقع المفردات ونظمها، بل بناؤها المؤدي الى حسن المعنىٰ والسياق العام للمفهوم، وعندما نتقدم في عصر الازدهار البلاغي يعود بنا الواقع الى مسألة وجود المجاز في القرآن فنجد أنَّ حقيقة الأمر تؤكد كون اغلب رجال اللغة والادب يؤيدون أنَّ المجاز يدخل القرآن واللغة على حدٍّ سواء، لأن القرآن نظم وسيلة اللغة حتّى وإنْ كان مصدره قدسي، لأنّه يُريد الغاية من الوسيلة، وغاية الوسيلة همُ الناس، فلا بُدّ اذن أن يخضعه خالقه لما قُدر لهم أن يكونوا غايةً، وسيلتُها لغتهم، لذلك نجد أنّ الامام عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١) يرىٰ أن «بطالب الدين حاجة ماسة اليه من جهات يطول عدها، وللشيطان من جانب الجهل به مداخل خفية يأتيهم منها، فيسرق دينهم من حيث لا يشعرون، ويلقيهم في الضلالة من حيث ظنوا أنّهم يهتدون»[2].

وعندما ننصرف الى معرفة رأي بعض المفسرين نجد أنَّ أشد الناس تصرفاً في التفسير بالمجاز هو (الزمخشري) (ت٥٣٨هـ) حيث كان يفسر الآيات القرآنية بالمجاز، فهو عندما يتعرض الى تفسير قوله تعالىٰ «ولقد انزلنا اليكم آيات مبينات؛ ومثلاً من الذين خلوا من قبلكم وموعظة للمتقين»[3]، يقول هي «الآيات التي بينت في هذه السورة، وأوضحت في معاني الاحكام والحدود، ويجوز أن يكون الأصل مبيناً فيها فاتسع في الظرف، وقرىء بالكسر اي بينت هي الاحكام والحدود، جعل الفعل لها على المجاز او مِنْ بين بمعنىٰ تبين»[4].

---

(١) سر الفصاحة: ١٢٤.

(٢) اسرار البلاغة: ٤٣٥.

(٣) سورة النور آية ٣٤.

(٤) الكشاف ١/ ٦٧.

وتبدو مسألة التأييد الانكار واضحة وجليّة عند مَنْ بحث في المجاز من المتأخرين.

فنرى ابن الاثير (ت٦٣٧هـ)عندما يتعرض الى الرافضين او المؤيدين وإن كان غير محدد لهم بالأسماء بيد أنّه يعلن عن وقوفه موقف الاعتدال فيقول «وقد ذهب قومٌ الى ان الكلامَ كلّه حقيقة لا مجاز فيه، وذهب آخرون الى انه كله مجاز لا حقيقة فيه. وكلاّ هذين المذهبين فاسدٌ عندب، وسأجيب الخصم عما ادعاهُ فيهما، فأقول كلُ النزاع أنَّ اللغة كلّها حقيقة او أنّها كلّها مجاز، ولا فرق عندي بين قولك أنّها كلّها حقيقةٌ أو انّها كلها مجاز، فإنّ كلا الطرفين عندي سواء لأنَّ منكرهما غير مُسلِّم لهما، وأنا بصدد أنْ ابين أنّ في اللغة حقيقة ومجازاً»[1]. ثُمَّ أنّه يدعُم رأيه فيقول «واعلم أنَّ كل مجاز لا بُدَّ له من حقيقةٍ نقل عنها الى حالته المجازية، فكذلك ليس من ضرورة كل حقيقة ان يكون لها مجاز»[2]. ويبدو أن مسألة الاعتدال تلك لم تكن سهلة بل كانت موضعاً وسطاً لتلقي آراء المعارضين للمجاز او المؤيدين له، حيث جحد بعضهم المجاز وعنف المغالين والمسرفين في وجوده، ومن هؤلاء محمد بن الموصلي الذي انكر وجوده بدلالة اصل الحقيقة حيث قال «إن القائلين بالمجاز منهم مَنْ اسرف فيه وغلا حتّى ادعىٰ أنّ أكثر ألفاظ القرآن بل أكثر اللغة مجاز، واختار هذا جماعةٌ ممن ينتسب الى التحقيق، والتدقيق ولا تحقيق ولا تدقيق، وإنّما هو خروج عن سواء الطريق، ومفارقة التوفيق، وهؤلاء إذا ادعوا أنّ المجاز هو الغالب، صار هو الاصل ولا يصح قولهم، الاصل الحقيقة، وإذا تعارض المجاز والحقيقة تعينت الحقيقة»[3]، وقال ابن برهان، قال الاستاذ ابو

---

(١) المثل السائر ١/ ١٠٦.

(٢) المصدر السابق ١/ ١١٠.

(٣) مختصر الصواعق ٢٨٧.

اسحاق الاسفرايني «لا مجاز في لغة العرب»[1]، أما المؤيدون للمجاز فلم يتحاملوا على منكريه بل رأوا في انكارهِ جحد للضرورة في بقاء اللغة وتوسعها وتعطيل لجانبها الحسن. قال ابن برهان بعد كلام اوردهُ «ومنكر المجازات في اللغة جاحد للضرورة، ومعطل محاسن لغة العرب»[2]، قال امرؤ القيس:

فقلت لهُ لما تمطي بصلبهِ وأردف اعجازاً وناء بكلكلِ

وليس لليلِ صلب ولا أرداف.

ومهما يكن من حقيقة الأمر في الوقوع أو عدمه، فإنَّ المعتدلين كان لهم التوجيه في ادارة كفتي النزاع، بذكر آراء الطرفين، والتعليق عليها احياناً، والسكوت احياناً اخرى بعرض الرأيين تاركين لمن اراد أن يفكر في المجاز حرية الاختيار، فمن الذين تعرضوا للآراء ولم يسكتوا الزركشي (ت٦٥١هـ) حيث قال «وأما المجاز فاختلف في وقوعه في القرآن، والجمهور على الوقوع، وانكره جماعة منهم ابن العاص من الشافعية، وابن خويز منداذ من المالكية، وحكي عن داود الظاهري وابنه، وابي مسلم الاصبهاني، وسبْتُهم أنّ المتكلم لا يعدل عن الحقيقة الى المجاز إلا اذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وهو مستحيل على الله سبحانه، وهذا باطل، ولو وجب خلو القرآن من المجاز، لوجب خلوه من التوكيد والحذف، وتثنية القصص وغيره، ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطره الحسن وقد افرده بالتصنيف الامام ابو محمد بن عبدالسلام وجمع فأوعىٰ»[3]، وقد أيّد الاعتدال في الرأي العلوي (ت٧٤٥هـ) ذاكراً آراء الطائفتين احياناً المنكرة

---

(١) تاج العروس ١/ ٨ من مقدمة التاج.

(٢) تاج العروس ١/ ٨ من المقدمة.

(٣) البرهان في علوم القرآن / ٢/ ٢٥٥، وفي معناه ينظر معترك الاقران للسيوطي ١/ ٢٤٦، والاتقان في علوم القرآن ٢/ ٣٦.

والمؤيدة، فقد قال في بعض ردوده «أعلم أنَّ من الناس من زعم أنَّ اللغة حقيقة كلها، وانكر المجاز، وزعم أنّه غير وارد في القرآن ولا في الكلام، ومنهم مَنْ زعم أنَّ اللغة كلها مجاز، وأنَّ الحقيقة غير محققة بها، وهذان المذهبان، لا يخلوان من فساد، فانكار الحقيقة في اللغة افراط، وانكار المجاز تفريط، فإنَّ المجازات، لا يمكن دفعها وانكارها في اللغة، فإنّك تقول رأيْتُ الأسد، وغرضك الرجل الشجاع، ولا يمكن ايضاً انكار الحقائق، كاطلاق الأرض والسماء على موضوعيهما، وايضاً، فإنّه، اذا تقرر المجاز وجب القضاء بوقوع الحقائق، لأنَّه من المحال أنْ يكون هُناك مجاز من غير حقيقة، فاذا بطل هذا القول، فالمختار هو الثالث وهو أنَّ اللغة، والقرآن، مشتملان على الحقائق والمجازات جميعاً»(١).

ويبدو أنّ امر الاعتدال في وقوع المجاز في القرآن او اللغة هو الارجح حيث انّ الذين أتوا بعد العلوي واغلبهم من البلاغيين اتفقوا كما يذكر السيوطي (ت٩١١هـ) على أن المجاز ابلغ من الحقيقة(٢)، ومع ذلك نجد أن السيوطي نفسه يميل الى الاعتدال حيث ينقل آراء المنكرين في كون المجاز اخا الكذب والقرآن منزه عن الكذب، والمجاز لا يُلجأ اليه إلا بعد أنْ تضيق الحقيقة في تلبية الحاجة(٣)، ثُمَّ ينقل آراء المؤيدين بأنَّ ما قاله المنكرون تهمةً باطلة اذ لو سقط المجاز من القرآن لسقط شطره الحسن، ولا يجزم بتأيده لأحد الرأيين، بل يقول بأنّه قد لخص كتاب الامام عز الدين ابن عبدالسلام* مع زياداتٍ في كتابٍ اسماهُ «مجاز الفرسان الى مجاز

---

(١) الطراز المتضمن لاسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز ١/ ٤٥.

(٢) معترك الاقران ١/ ٢٤٦، والاتقان في علوم القرآن ٢/ ٣٦.

(٣) المصدران السابقان ١/ ٢٤٦، ٢/ ٣٦.

(*) اشار اليه الزركلي (ت٦٥١هـ) في كتابه البرهان في علوم القرآن ٢/ ٥.

القرآن»، وفي كلٍّ ما مرَّ نستطيع أنْ نقول إنَّ أمر المجاز تأييد المجاز يسير في اربعة منحنيات:

الاول: إنَّ أكثر اللغة مجاز ولا تخلو من حقيقة.

الثاني: إنَّ اللغة كلَّها مجاز.

الثالث: إنَّ المجاز في اللغة فقط والقرآن يخلو منه.

الرابع: إنَّ المجاز موجود في اللغة والقرآن على حدٍّ سواء واصحاب الرأي الأخير هُم المعتدلون الذين تمسكوا بما دلت عليه بعض الآيات القرآنية من ذلك قوله تعالىٰ «وما ارسلنا من رسولٍ إلا بلسان قومِه ليبين لهم»[1]، فاعتمادهم، ودليلهم ديني، لذلك اختلفوا في أيِّ الآيات يصح دخوله، وفي ايٍّ منها لا يصح الدخول؟، ومن الطبيعي أن يختصموا في تحديد الآيات، لأنَّهم قد يعتمدون التأويل في التفسير، وتلك مسألة تقوم على سعة تعلم المفسر وشدّه معرفته، ولا نرىٰ فيما اقروه من داعٍ لأجل أن يوضح، لأن وجود المجاز أو عدم وجوده واضحٌ عندهم بأدلة وحججٍ يسوقها كل فريق منهم[2]، ولا تحتاج تلك الادلة الى عرضٍ ومناقشةٍ.

المنكرون للمجاز:

تبين فيما سبق بأنَّ فكرة المجاز كانت معروفة عند العرب[3]، ولكنَّها لم تك تحمل المدلول والمصطلح الذي حددَتْ اصوله واقرّتْ قواعده فيما بعد، إلا أنَّ دلالته ومفهومه قد بدت تتجسد عندما ظهرَتْ الحاجة الى استخدامه في تفسير القرآن ولعلَّ ابا عبيدة معمر بن المثنىٰ، كما قدمنا، هو

---

(١) سورة ابراهيم الآية: ٤.

(٢) المجاز في البلاغة العربية: ١٤٦ وما بعدها.

(٣) ينظر: مبحث (المؤيدون للمجاز) في البحث نفسه.

أوّل مَنْ أشار إليه في كتابه مجاز القرآن، وذلك في اواخر القرن الثاني الهجري، غير أنَّ تلك الفكرة على الرغم من وجود مبررات لابي عبيدة في استخدامه لها[1]، قد وجدت شيئاً من المعارضة والانكار حتّى في بداية عرضها حيث تصدىٰ لها بعض علماء العصر من العرب الصليبة، لأنَّهم رأوا في كتاب ابي عبيدة كتاب تفسير للقرآن بالرأي دون الاعتماد على التفسير بالمأثور، وذلك كان من المتحرج فيه عندهم، لأن التفسير بالرأي لم يك قد استوىٰ بعد، وإنَّ العلماء يتحرجون منه، ويتقيدون بالرواية والمأثور عن الرسول ﷺ، والصحابة رضي الله عنهم، ومن ذلك الحين، بدت مسألة انكار المجاز مسألة دينية تفسيرية، لذلك ارتبط انكار المجاز وتأييده ببعض علماء اللغة والبلاغة، وطائفة كبيرة من الاصوليين وعلماء التفسير، ولعلَّ بداية الانكار كانت فيما نقله ابن الانباري (ت٥٧٧هـ) في كتابه «نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء» عن قول الفراء (ت٢٠٧هـ): «وقال سلمة: سمعت الفراء يقول لرجلٍ لو حملَ اليَّ ابو عبيدة، لضربته عشرين في كتاب المجاز»[2]، فيستخلص من قوله ذلك أنّه معارض للطريقة التي سار عليها ابو عبيدة في تفسيره للآيات القرآنية، وليس لتأويله للمفاهيم اللغوية اثناء عرضه، للدلالة المجازية، لأنَّ الفراء نفسه استخدم المجاز في كتابه «معاني القرآن»، وأنْ كان غير واضح الدلالة عنده، ويتأيد الرفض للمجاز عند الاصمعي (ت٢١٦هـ)، قال «التوزي بلغ ابا عبيدة أنَّ الاصمعي يعيب عليه تأليفه كتاب المجاز في القرآن، وإنَّهُ قال يفسر ذلك برأيه، قال، فسأل عن مجلس الاصمعي في ايِّ يومٍ هو، فركب حماره في ذلك، ومر بحلقة الاصمعي،

---

(١) لعلَّ من أهم دواعي تأليف ابي عبيدة لكتابه، هو كون غير العرب من الذين دخلوا الدين الاسلامي، احتاجوا الى فهم معناه، لأنهم لم يكونوا على جانب واسع من ادراك اساليب العرب، وصياغتهم للالفاظ، فضلاً عن عدم فهمهم للالفاظ العربية. ولا ننسى أنْ أبا عبيدة نفسه لم يك من العرب الصلبية بل كان يهودي الاصل على الرغم من معرفته بلغة العرب وفهمه لفكرهم.

(٢) الكتاب المذكور / ٨٧.

فنزل عن حماره، وسلم عليه، وجلس عنده، وحادثه ثمَّ قال له يا ابا سعيد، ما تقول في الخبز، قال هو الذي تخبزهُ وتأكله، فقال له، ابو عبيدة، فسّرت كتاب الله برأيك، قال الله تعالىٰ: ﴿إني ، اراني أحملُ فوق رأسي خبزاً﴾[1] فقال له الاصمعي هذا شيء بان لي فقلته، ولم افسره برأيي فقال لهُ ابو عبيدة وهذا الذي تعيبه علينا كله شيء بـان لـنا فقلناه، ولم نفسره برأينا ثُمَّ قام، فركب حمارهُ وانصرف»[2] يتضح مما دار من محاورة أنَّ الاصمعي لم يك رافضاً إلا للطريقة التي عالج بها ابو عبيدة تفسيره للقرآن وما كان محتجاً على المجاز وتأويله، ويبدو أنَّ فكرة الانكار أخذت طابعاً واسعاً عندما دخلت اليها آراء أصحاب المذاهب.

فالاصـوليون، كابي الحسن البصري، وامثاله كانوا معتدلين حيث حددوا مفهـوم المجـاز بنص اهل اللغة بقولهم هذا حقيقة وهذا مجاز[3]، «فاللفظ والمعنىٰ إما أنْ يتحدا فهو المفرد كلفظة الله، فإنَّها واحدة، ومدلولها واحد، او يتعددا في الالفاظ المتباينة، كالانسان، والفرس، وحينئذٍ إما أنْ يمـتـنـع اجـتـمـاعـهـمـا كالـسـواد والـبياض، وتسمىٰ المتبـاينـة المتفـاضلة...»[4] الـخ، ما قرّروا. واعتدل اصحاب المذاهب الأخرىٰ، فالشافعي الذي يعد أوّل مَنْ جرد في اصول الفقه لم يميز بين الحقيقة و المجاز، وكذلك الامام مالك[5]، ولكنّ الامر بدا مختلفاً عند احمد بن حنبل الـذي أقرَّ في كتابه «الرد على الجهمية» بأنَّ في قوله تعالىٰ «إنَّا ونحنُ»، ونحوه في القرآن، دالة على المجاز بقول الرجل إنّا سنعطيك وإنّا سنفعل،

---

(١) سورة يوسف آيه / ٣٦.

(٢) نزهة الألبّاء في طبقات الادباء ص٨٧ـ٨٨. ووفيات الاعيان ٥/ ٢٣٧.

(٣) كتاب الايمان ٧٣، والمزهر ١/ ٣٦٨.

(٤) المزهر ١/ ٣٦٨.

(٥) كتاب الايمان ص٧٢-٧٣.

فهـذا هو المجـاز، وبذلك احتج ايضاً اصحابه من مؤيدي المجاز، مثل القاضي ابي يعلى، وابن عقيل، وابي الخطاب، وغيرهم، غيرٌ انَّ جماعة اخرىٰ من اصحاب ابن حنبل، انكروا أنْ يكون في القرآن مجاز كابي الحسن الجـزري، وابي عبدالله بن حامد، وابي الفضل التميمي بن ابي الحسن التميمي[1]، فتأثر بهؤلاء فريق من المالكية مثـل محمـد بن جرير مندر، وداود بن علي، وابنه أبي بكر، ومنذر بن سعيد البلوطي وقد صنف الاخير مؤلفا، اقرَّ فيه الانكار، وقدم الأدلة على عدم وجوده[2]، ولعلَّ من اهم ادلة منكري المجاز ورافضي وجوده في القرآن ما يأتي :

أولاً : إنَّ الله سبحانه وتعالىٰ، لو خاطب بالمجاز لكان يجوز وصفه بأنّه متجوز، ومستعير، وهذا غير لائق بالحكمة الالهية.

ثانياً: إنَّ المجاز لا ينبيء عن معناه، بنفسه، فورود القرآن به يؤدي الى ان لا يعرف مراد الله سبحانه، فيفضي الى الالباس وهو منزه عنه.

ثالثـاً: إنّـه لا فائـدة في العـدول الى المجاز مع امكان الحقيقة، فالعدول اليه يكون عبثاً لا حاجة اليه.

رابعاً: إنَّ كلام الله حق وصواب، وكل حق فله حقيقة، وكل ما كان حقيقة، فلا يدخله المجاز[3].

خامساً: إنَّ المجاز اخو الكذب والقرآن منزه عنه، وإنَّ المتكلم لا يعدل اليه إلا اذا ضاقت به الحقيقة، فيستعير ما يريد الدلالة عليه، وهذا محال على الله سبحانه وتعالى[4].

---

(١) كتاب الايمان ص٧٣.

(٢) المصدر نفسه ص٧٣.

(٣) كتاب الطراز (العلوي) ١/ ٨٤-٨٥.

(٤) الاتقان في علوم القرآن ٢/ ٣٦.

وذلـك الأمر طبيعي عند علماء المذاهب والاديان، ولكنه يبدو أكثر اتساعاً، واشمل عندما يتقدم الزمن، فيتجه الأمر صوب اللغة عموماً، ويقف منكـروه عنـد ظاهر النص دائماً، فلا يصرحون بخلافه، ولعلَّ ابا اسحاق ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الاسفرايني (ت٤١٨هـ) قد تطرف كثيراً فقال «لا مجـاز في لغة العرب»[١] لأنَّ الكتب التي اوردت قوله، لم تقدم ادلته وحججه لاثبات تلك المقولة، فضلاً عن عدم وجود مؤلفات تؤيّد ما ذكره اللّهم إلا ترجمات له واشارة الى انكاره المجاز[٢]، غير أنَّ رأيه قد تأيّد فيما بعـد عند العلماء المتأخرين، من امثال ابن تيميّة (ت٧٢٨هـ) الذي قال «وقـد انكـرت طائفـة أن يكـون في اللغـة مجـاز بالكلية، كأبي اسحـاق الاسفرايني وغيره، وقوله غور لم يفهمه كثير من المتأخرين»[٣]، ولم يقتصر ابن تيميّة على ما ذكر بل قدّم الادلة على ما اراد ذكره، فرأى أنَّ الحقيقة، والمجاز من عوارض الألفاظ، وهو تقسيم حادث بعد أن انقضت القرون الثلاثة الأولى من الهجرة، وقد ذهب ابن تيميّة الى ابعد من ذلك فقال بأنّ المجاز لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم باحسان، ولا احد من الأئمـة المشهـورين في العلم، مثـل مالـك، والثوري والاوزاعي، وابي حنيفة، والشافعي، كما لم يتكلم به احد من أئمة اللغة والنحو مثل الخليل، وسيبـويه، وابي عمرو بن العلاء ونحوهم[٤]، وآخر ما قرره هو كون اللغة العربية كلها حقيقة، ولا يوجد فيه مجاز، وقدم لما ذهب اليه ادلة حواها كتابه الايمان، ويبدو لنا من خلال اطلاعنا على الكتاب المذكور أنَّ نفيه للمجاز في اللغة عموماً، ذو اطارٍ ديني ايضاً، لأنَّ معظم امثلته واستشهاداته منصبة

---

(١) المزهر ١/ ٣٦٤، وينظر عنه كتابي الايمان ص٧٤، وكتاب المجاز في البلاغة العربية ص١٥٠.

(٢) ينظر ما ذكره مؤلف المجاز في البلاغة العربية ص١٥٠ / هامش/ ٢.

(٣) مختصر الصواعق المرسلة ص٢٤٣.

(٤) كتاب الايمان ص٧٢.

على القرآن الكريم، والحديث النبوي، فقد قال «كل لفظ موجود في كتاب الله، وحديث رسوله، مقيد بما يبين معناه، فليس في شيء من ذلك مجاز بل كلّه حقيقة»[1]. وقد سخف من وقوع المجاز في الكلمة لأنّها لا تأتي إلا مقيدة في الكلام، لكون العرب في فطرتها لا تتصور افادة الكلمة المفردة اذ لم تضع لفظة (كلمة) اصلاً للدلالة على الجزء المفرد من اجزاء الكلام، بل وضعتها للكلام العام المفيد، وكون وضعه على الكلمة المفردة اصطلاح نحوي[2] ولأجل اثبات ما ذكره قدم آيات قرآنية كثيرة، واحاديث نبوية متعددة من ذلك قوله تعالىٰ «وينذر الذين قالوا اتخذ الله ولداً، ما لهم به من علم، ولا لآبائهم، كبرت كلمة تخرج من افواههم، إنْ يقولون إلا كذباً»[3]، وقوله سبحانه «وجعلها كلمة باقية في عقبه»[4]، وقول النبي ﷺ «اصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد»

ألا كلّ شيءٍ ما خلا الله باطل[5]

وصرح بعد ذلك بأنه «اذا كان كل اسم، وفعل وحرف يوجد في الكلام، فإنّه مقيد لا مطلق، لم يجز أنْ يقال للفظ الحقيقة ما دلَّ مع الاطلاق والتجرد عن كلِّ قرينة تقارنه»، ومن خلال ما عرضه من مناقشات، أقر أنه قد توصل الى نقض الاصول المهمة التي قام عليها المجاز، فأكد حقيقة اللغة، وقد أيده فيما اراده تلميذه ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) الذي بث آراءه في انكاره التأويل المجازي، والركون الى اثبات الحقيقة، من

---

(١) المصدر السابق ص٨٩.

(٢) كتاب الايمان ص٨٣.

(٣) سورة الكهف ـ الأيتان ٤، ٥.

(٤) سورة الزخرف / الأية ٢٨.

(٥) حديث / متفق عليه / ينظر كتاب الايمان ص٨٤ / هامش ٦.

خلال ما جاء في قصيدته النونية[1] التي قال في بعضها:

هذا كلام الله ثُمَّ رسوله ... وأئمة التفسير للقرآن
تأويله هو عندهم تفسيره ... بالظاهر المفهوم للأذهان
ما قال منهم قط شخص واحد ... تأويله صرف عن الرجحان
كلا ولا نفي الحقيقة لا ولا ... عزل النصوص عن اليقين فذان
. . . . . .
. . . . . .
فجعلتم للفظ معنى غير ... معناه لديهم باصطلاح ثان
وحملتم لفظ الكتاب عليه ... حتى جاءكم من ذاك محذوران
كذب على الالفاظ مع كذب على ... مَنْ قالها كذبان مقبوحان[2]

فهو يرد على الذين جعلوا للألفاظ معاني مجازية، وخاصة في القرآن والحديث النبوي، فيؤكد أنَّهم، صنعوا محذورين، الأول الكذب على الالفاظ حيث حملوها من المعاني ما لا تتحمل، فصرفوها قسراً واعتسافاً، والثاني الكذب على مَنْ قال تلك الالفاظ حيث صوروا القول لغير المقصود.

وقد جمع خلاصة افكاره في انكار المجاز في كتابع الصواعق المرسلة بأن اطلق عليه اسم (طاغوت المجاز) فقال «هذا الطاغوت لهج به المتأخرون، والتجأ اليه المعطلون، وجعلوه جنة يترسّون بها من سهام الراشقين، ويصدون به عن حقائق الوحي المبين»[3] ثُمَّ إنَّ ابن قيم

---

(١) وهي قصيدة تبلغ اكثر من ستة آلاف بيت من الشعر تناول فيها ابن قيم الجوزية اراء اصحاب المذاهب والنحل، ورد عليها، بعد ان رجع ما ذهب اليه من مذهب.

(٢) شرح القصيدة النونية ص٢٦٨-٢٦٩.

(٣) مختصر الصواعق المرسلة ٢٤١.

الجوزية، ناقش آراء اصحاب المذاهب والملل، ورد عليهم بأدلة في كتبه جميعها والتي تطرق فيها الى ظاهرة المجاز، فكان على ما رأيت أشد الرافضين والمنكرين لتلك الظاهرة[1].

ويبدو لنا أنّ رأي الاعتدال هو الارجح، لأنّه لا يمكن ان تكون اللغة كلّها حقيقة، فتنعدم عندها العاطفة والمشاعر والاحاسيس الخيالية احياناً، فالناس تستخدم الكثير من التشبيهات، والالفاظ المستعارة في عموم اتجاهات الحياة، فيقولون للفتاة الجميلة مثلاً، شمس او قمر وليس من المعقول أن تكون تلك الفتاة بمنزلة الشمس في نورها او القمر في ضوئه، بل هُناك وجه شبه هو الحسن والجمال، والسمو والاتزان مثلاً، وتلك امور تخص المجاز، ويحتاج الناسُ الى الحقيقة ايضاً في اثبات المحسوسات، اذ لا بُدَّ من وجود امورٍ ملموسة عند شخصٍ معين لكي يوصف بصفة عامة او خاصة مميزةٍ له، فنقول عن «س» من الناس إنه «ضرغام» او بطل عندما يقف امام حاكم في امرٍ ما ويواجهه بصراحة الواثق من نفسه، وذلك امام مرأىً من الناس ومسمعٍ، فيستعير المجاز الى الحقيقة الملموسة، وتلك امورٌ لا تحتاج الى اعمال عقل بل تُدرك من خلال المشاهدة، أما وجود المجاز في القرآن فلعلَّ خير مثالٍ عليه (مع ضرورة الاعتدال) قوله تعالىٰ «يَدُ اللهِ فَوْق أيْدِيهِم» ، فمن المعلوم. أنَّ الله سبحانه وتعالىٰ محسوس غير ملموس، وليس محدوداً بزمان. ولا بمكان، لذلك لا يمكن ربطه بجزئية الانسان، وهي يده، اذ كيف يتساوىٰ الخالق مع المخلوق؟ فلو كان الامر كذلك لعجز الرسول ﷺ في بادىء امر الرسالة امام منكري انزال القرآن

(١) ذهب د. مهدي صالح السامرائي (رحمه الله) الى ان ابن قيم الجوزية ايد المجاز وانكره، ولم اجد الا كونه من المنكرين - ينظر في كتبه / مختصر الصواعق المرسلة ٢٤١، وما بعدها، والفوائد / ٧ وما بعدها، وشرح القصيدة النونية ٢٦٨-٢٦٩ وما بعدها.

واعجازه، وهم اصحاب عقلٍ وفصاحة. بل كيف يحدّد ويوزن محسوسٌ بمحسوس،اذ لا بُدَّ من أنْ يوازن بين شيئين مختلفين لكي يوضع الثمن، وتحدد القيمة، حتّى وإنْ لم يكن هُناك وجه شبه بين الخالق والمخلوق، وعلى أيِّ وجه من الوجوه، فإذن لا بُدَّ من اللجوء الى المجاز لجذب حقيقة وجود جزئيات محسوس الانسان وهي يَدّهُ الى محسوسات مجاز الخالق سبحانه وهي شبه «اليد» أو «اليد غير المبصرة على رأي بعض التفاسير»، والحق يقال إنَّ اللغة تحتاج الى المجاز احتياجها الى الحقيقة.

الدكتور حميد آدم تويني

ثبت المصادر والمراجع

(١) الاتقان في علوم القرآن ـ السيوطي ـ جلال الدين عبدالرحمن (ت ٩١١هـ) ط٣ ـ شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ـ مصر ١٣٧٠هـ ـ ١٩٥١م.

(٢) اثر القرآن في تطور النقد العربي الى آخر القرن الرابع الهجري د. محمد زغلول سلام ـ ط٣ ـ دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.

(٣) الاحكام في اصول الاحكام ـ ابو محمد علي بن حزم الاندلسي (ت ٤٥٦هـ) مطبعة الامام ـ القاهرة د. ت.

(٤) اساس البلاغة ـ الزمخشري ـ جارالله أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨) تحقيق الاستاذ عبدالرحيم محمود، مطبعة اولاد اورفاند ـ القاهرة ١٣٧٢هـ ١٩٥٣م.

(٥) اسرار البلاغة ـ الجرجاني ـ عبدالقاهر بن عبدالرحمن (ت٤٧١هـ)

ضبطه احمد مصطفى المراغي ـ مطبعة الاستقامة، القاهرة، (د. ت.).

(٦) اعجاز القرآن ـ لابي بكر محمد بن الطيب (ت٤٠٤هـ) تحقيق السيد احمد صقر ـ دار المعارف ـ بصر د. ت.

(٧) البديع ـ عبدالله بن المعتز (ت٢٩٦هـ) تحقيق اغناطوس كراتشكوفسكي بريطانيا ـ ١٩٣٥م.

(٨) البرهان في علوم القرآن ـ للامام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت٦٥١هـ) تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ـ ط١ ـ دار احياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م.

(٩) البرهان في وجوه البيان ـ اسحاق بن ابراهيم بن وهب (ت٣٣٤هـ) تحقيق د. احمد مطلوب ود. خديجة الحديثي /ط١/ مطبعة العاني ـ بغداد د. ت.

(١٠) البرهان الكاشف عن اعجاز القرآن ـ كمال الدين عبدالواحد الزملكاني (ت٦٦٧هـ) تحقيق د. خديجة الحديثي ود. احمد مطلوب، مطبعة العاني /ط١/ بغداد ـ ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

(١١) البيان والتبيين ـ الجاحظ ـ عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ) تحقيق عبدالسلام محمد هارون ـ ط٤ ـ دار الفكر ـ بيروت ـ د. ت.

(١٢) تأويل مشكل القرآن ـ ابن قتيبة ـ ابو محمد عبدالله بن مسلم (ت٢٧٦هـ) شرحه وحققه احمد صقر ـ ط٢ ـ دار احياء الكتب العربية القاهرة ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

(١٣) تاج العروس من جواهر القاموس ـ الزبيدي ـ محب الدين محمد مرتضى الحسيني الواسطي (ت١٢٠٥هـ) ط١/ المطبعة الخيرية مصر ـ ١٣٠٦هـ.

(١٤) تطور دراسات اعجاز القرآن واثرها في البلاغة العربية، د. عمر الملاّ حويش ـ مطبعة الأمة ـ بغداد ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

(١٥) ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ـ تحقيق محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام ـ دار المعارف بمصر ـ د. ت.

(١٦) الحيوان ـ الجاحظ عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ) ـ تحقيق عبدالسلام محمد هارون ـ المجمع العلمي العربي الاسلامي ـ ط٣ ـ بيروت ـ لبنان ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م.

(١٧) الخصائص ـ لابي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق محمد علي النجار دار الهدى للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان ـ ١٩٥٢م.

(١٨) الروض الباسم في الذب عن سنة ابي القاسم ـ الامام ابي عبدالله محمد بن ابراهيم اليماني (ت٨٤٠هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت لبنان د. ت.

(١٩) سر الفصاحة لابي محمد عبدالله بن محمد الخفاجي (ت٤٦٦هـ) تحقيق عبدالمتقال الصعيدي، مكتب ومطبعة محمد علي صبيح واولاده الازهر ـ مصر ـ ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٢م.

(٢٠) شرح القصيدة النونية ـ ابن قيم الجوزية / ابو عبدالله شمس الدين محمد بن ابي بكر (ت٧٥١هـ) تأليف د. محمد خليل هراس / مطبعة الامام القاهرة ـ مصر ـ د. ت.

(٢١) الصاحبي في فقه اللغة، وسنن العرب في كلامها، احمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ـ مطبعة المؤيد ـ القاهرة ـ ١٣٢٨هـ ـ ١٩١٠م.

(٢٢) الصناعتين ـ لابي هلال العسكري ـ الحسن بن عبدالله بن سهل (ت٣٩٥هـ) تحقيق محمد علي البجاوي، ومحمد ابو الفضل ابراهيم ١٩٧١م.

(٢٣) الصورة الفنية في المثل القرآني، د. محمد حسين علي الصغير شركة المطابع النوذجية ـ دار الرشيد ـ بغداد ١٩٨١م.

(٢٤) الطراز المتضمن لاسرار البلاغة، وعلوم حقائق الاعجاز، يحيىٰ بن حمزة بن علي بن ابراهيم العلوي (ت٧٤٥هـ) تحقيق سيد بن علي المرصفي ـ مطبعة المقتطف، مصر ـ ١٣٣٢هـ، ١٩١٤م.

(٢٥) العمدة في محاسن الشعر، وآدابه ونقده ـ ابن رشيق ـ ابو علي الحسن القيرواني ـ تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ـ دار الجيل /ط٤/ بيروت ١٩٧٢م.

(٢٦) العين ـ لابي عبدالرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) تحقيق د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي ـ مطابع كويت تايمز / الكويت١٩٨٢م.

(٢٧) الفوائد ـ ابن قيم الجوزية ـ ابو عبدالله شمس الدين محمد بن ابي بكر (ت٧٥١هـ) تصحيح زكريا علي يوسف ـ مطبعة الامام / القاهرة / مصر / د.ت.

(٢٨) كتاب الايمان، تأليف ابن تيميّة، تقي الدين احمد بن عبدالحليم (ت٧٢٨هـ) ـ المكتب الاسلامي للطباعة والنشر ـ دمشق ـ د.ت.

(٢٩) الكتاب ـ سيبويه ـ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨١هـ) المطبعة الاميرية الكبرى ـ بولاق ـ مصر ـ ١٣١٦هـ.

(٣٠) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل من وجوه التأويل ـ الزمخشري ـ أبو القاسم جارالله محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ) انتشارات آفتاب ـ طهران ـ د.ت.

(٣١) لسان العرب ـ ابن منظور ـ محمد بن مكرم بن علي الانصاري (ت٧١١هـ) دار صادر ـ دار بيروت ١٩٥٥م ـ ١٣٧٤هـ.

(٣٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ـ ابن الاثير ـ ابو الفتح ضياء الدين (ت٦٣٧هـ) تحقيق د. احمد محمد الحوفي ـ ود. بدوي طبانة، مطبعة ومكتبة نهضة مصر ـ ١٣٧٩هـ ـ ١٩٥٩.

(٣٣) مجاز القرآن ـ لابي عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ) تحقيق محمد فؤاد سزكين ـ ط٢ ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ١٣٩هـ ـ ١٩٧٠م.

(٣٤) المجاز في البلاغة العربية، د. مهدي صالح السامرائي ـ دار الدعوة حماة ـ سورية ـ ط١/ ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

(٣٥) المجاز واثره في الدرس اللغوي د. محمد بدوي عبدالمعين ـ دار الجامعات العربية ـ مصر ـ د. ت.

(٣٦) مختصر الصواعق المرسلة ـ ابن قيم الجوزية ـ ابو عبدالله شمس الدين محمد بن ابي بكر (ت٧٥١هـ) اختصره محمد بن الموصلي صححه زكريا علي يوسف، مطبعة الامام ـ القاهرة ـ د. ت.

(٣٧) المزهر في علوم اللغة وانواعها ـ السيوطي ـ جلال الدين عبدالرحمن (ت٩١١هـ) تحقيق محمد جاد المولىٰ وآخرين /ط١/ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة ـ مصر د. ت.

(٣٨) معاني القرآن ـ ابو زكريا يحيى بن زياد ـ الفراء ـ (ت٢٠٧هـ) تحقيق احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ـ مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

(٣٩) معترك الاقران في اعجاز القرآن ـ السيوطي ـ جلال الدين بن عبد الرحمن بن بكر ـ (ت٩١١هـ) تحقيق علي محمد البجاوي ـ دار الفكر ـ دار الثقافة العربية للطباعة والنشر ـ بيروت ١٩٦٩م.

(٤٠) معجم مقاييس اللغة ـ لابي الحسين احمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ ط٢ ـ مكتبة ومطبعة ـ عيسى البابي الحلبي وأولاده ـ القاهرة ـ مصر ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

(٤١) مفتاح العلوم ـ ابو يعقوب يوسف بن ابي بكر السكاكي (ت٦٢٦هـ) تحقيق اكرم عثمان اكرم ـ ط١/ مطبعة دار الرسالة ـ بغداد ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

(٤٢) الموازنة بين الطائيين ـ ابو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت٣٧٠هـ) تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد /ط٣/ المكتبة التجارية الكبرى /مصر/ د. ت.

(٤٣) نزهة الألّباء في طبقات الادباء ـ للانباري ـ ابي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن الانباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق د. ابراهيم السامرائي ـ مكتبة الاندلس ـ /ط٢/ بغداد / ١٩٧٠م.

(٤٤) الوساطة بين المتنبي وخصومه ـ القاضي علي بن عبدالعزيز (ت٣٣٤) تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي /ط٢/ دار احياء الكتب العربية ـ مصر ـ د. ت.

(٤٥) وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان ـ لابن خلكان ـ ابي العباس شمس الدين احمد بن محمد بن ابي بكر (ت٦٨١هـ) / حققه د. احسان عباس / دار الثقافة ـ بيروت ـ لبنان ـ د. ت.